

[علم الاجتماع العمراني في المدن الاردنية]

إعداد الباحث:

[الدكتور منصور صفران]

[كلية هندسة العمارة - جامعة جرش]

تاريخ الاستلام: 2026-7-25م | تاريخ المراجعة: 2026-7-26م | تاريخ القبول: 2026-08-05م | تاريخ النشر: 2026-8-15م

الملخص:

تتناول هذه الدراسة القضايا الاجتماعية والحضرية الرئيسية التي تشكل المدن الأردنية المعاصرة، مع إيلاء اهتمام خاص لمدينة عمان، حيث أدى تزايد عدد السكان وتدفق اللاجئين إلى تفاقم الضغوط الحضرية. وبالاستناد إلى مناهج تاريخية واجتماعية، تبحث هذه الدراسة في مفاهيم تخطيطية مختلفة وتقيم قدرتها على توجيه التنمية الحضرية المستدامة. أظهر التحليل أن إطار العمل القائم على "محاور وعقد التنمية" يعد نموذجاً فعالاً بشكل خاص لتحسين التنظيم الحضري والتوازن المكاني. وكشف التقييم من خلال مؤشر الازدهار عن أنماط متفاوتة من الرفاه والظروف البيئية في جميع أنحاء المدينة. علاوة على ذلك، سلطت الدراسة الضوء على تحديات مستمرة، من بينها توسع مناطق السكن غير الرسمي وتزايد القيود على النقل. ولمعالجة هذه المخاوف، تقترح الدراسة تبني تدابير تخطيط متكاملة، وتعزيز دمج الحلول الحضرية الخضراء، وتحقيق توازن أكبر في الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية.

الكلمات المفتاحية: مدينة عمان، التنمية الحضرية المستدامة، مؤشر ازدهار المدن، جودة الحياة، الاستدامة البيئية، العدالة والاندماج الاجتماعي.

[Urban Sociology in Jordanian Cities]

Researcher:

Mansour Safran^{1,*}

¹Department of Architecture, Faculty of Engineering, Jerash University, Jerash 26150, Jordan; safranmansour@gmail.com; m.safran@jpu.edu.jo

*Corresponding author(s). E-mail(s): safranmansour@gmail.com; m.safran@jpu.edu.jo; petra.torino2023@gmail.com

ABSTRACT:

This study explores the urban and social challenges facing Jordanian cities, with a particular focus on Amman, which is experiencing rapid population growth and an influx of refugees. Through historical and sociological analysis, various planning models were evaluated. The model of "Development Axes and Nodes" emerged as the most effective in achieving urban balance. The Prosperity Index revealed disparities in quality of life and environmental sustainability, while the findings highlighted pressing issues such as informal settlements and traffic congestion. The study recommends adopting comprehensive planning policies, promoting green infrastructure, and ensuring equitable distribution of services.

Keywords: Amman City, City Prosperity Index, Sustainable Urban Development, Quality of Life, Environmental Sustainability, Social Equity and Inclusion.

المقدمة:

تقع المملكة الأردنية الهاشمية في جنوب غرب اسيا، وتشكل جزءا من منطقة الشرق الأوسط الأوسع (المركز الجغرافي الملكي الأردني، 2020). وبفضل موقعها بين بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية، لطالما مثلت الأردن نقطة وصل بين المناطق المجاورة (World Bank, 2023). يحد الأردن من الشمال سوريا، ومن الجنوب والجنوب الشرقي المملكة العربية السعودية، ومن الشرق العراق، ومن الغرب فلسطين، ورغم قصر ساحل الأردن نسبيا، إلا أنه يطل على البحر الأحمر عبر خليج العقبة، حيث تعد مدينة العقبة الميناء البحري الوحيد للبلاد وبوابتها البحرية (المركز الجغرافي الملكي الأردني، 2022). ويعد نهر الأردن، الذي يمتد على طول أجزاء من الحدود الغربية، أحد أبرز المعالم الجغرافية في البلاد وهو مصدر تسمية الأردن بهذا الاسم (Smith, 2018).

مشكلة الدراسة:

شهدت عمان، كغيرها من المدن الأردنية، تحولات ديموغرافية ومكانية كبيرة خلال العقود الأخيرة. وقد أدى النمو السكاني السريع، إلى جانب الهجرة الداخلية وموجات اللاجئين المتتالية من الدول المجاورة، إلى تسريع التوسع الحضري وزيادة الطلب على البنية التحتية والاسكان والخدمات العامة. ساهمت هذه التطورات في ظهور مجموعة من التحديات الحضرية، بما في ذلك التفاوت في تقديم الخدمات، وتزايد ضغوط النقل، والتوسع العمراني غير المنظم، والتدهور البيئي. أثرت هذه الظروف سلبا على جودة الحياة الحضرية والأداء العام للمدينة. ونتيجة لذلك، برزت تساؤلات حول قدرة أطر التخطيط الحضري الحالية على إدارة النمو بفعالية مع ضمان الاستدامة طويلة الأجل والتنمية الحضرية المتوازنة (Qtaishat, 2021).

أسئلة الدراسة:

1. ما هي العوامل التاريخية والديموغرافية والاجتماعية المكانية التي ساهمت في تشكيل وتحويل البنية الحضرية للمدن الأردنية، مع التركيز بشكل خاص على عمان؟
2. إلى أي مدى أثرت موجات النزوح القسري الممتتالية على الأنماط الديموغرافية والنمو الحضري وسياسات التخطيط في الأردن؟
3. ما مدى فعالية مناهج التخطيط الحضري التي اقترحتها رانية قطيشات في تعزيز التنمية الحضرية المتوازنة ومواجهة التحديات الحضرية المعاصرة؟
4. ما هي أبرز التحديات التي تحد من تحقيق الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية البيئية والمؤسسية في عمان؟
5. كيف تعكس الاختلافات في أبعاد مؤشر ازدهار مدينة عمان أنماط التنمية الحضرية وعدم المساواة على نطاق أوسع داخل المدينة؟

أهداف الدراسة:

1. تحليل العوامل التاريخية والديموغرافية التي شكلت أنماط التوسع الحضري في المدن الأردنية، ولا سيما عمان.
2. لتقييم الاثارالديموغرافية والمكانية والخدمية للهجرة القسرية وتوطين اللاجئين على التنمية الحضرية في الأردن.
3. لفحص نماذج التخطيط الحضري المقترحة لتحقيق التوازن المكاني والنمو المستدام، مع الإشارة بشكل خاص إلى نهج العقد والممرات التنموية.
4. تحليل أبعاد مؤشر ازدهار مدينة عمان لتقييم الأداء الحضري وتحديد نقاط نقاط القوة والضعف.
5. استكشاف أبرز التحديات الحضرية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه عمان، ووضع توصيات تدعم التنمية الحضرية المستدامة الشاملة.

أهمية البحث:

تتناول هذه الدراسة السياق التاريخي للأردن، بما في ذلك عصور ما قبل التاريخ والعصور القديمة، فضلاً عن تنظيمه الإداري والخصائص الديموغرافية للاجئين. كما تبحث في نماذج التخطيط الحضري التي اقترحتها قطيشتات وأهدافها المرتبطة بها، إلى جانب الأبعاد الرئيسية لمؤشر ازدهار المدينة والعلاقات فيما بينها. بالإضافة إلى ذلك، تحلل الدراسة نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات المتعلقة بالازدهار الحضري. كما يستكشف أنماط التنمية الحضرية في مدينة عمّان ويحدد القضايا الحضرية الرئيسية التي تواجه المدينة حالياً.

تاريخ الاردن

يمتد الوجود البشري في أراضي الأردن الحالية عبر سلسلة طويلة من المراحل التاريخية وما قبل التاريخية، بدءاً من العصر الحجري القديم الأدنى، الذي يعود تاريخه تقريباً إلى ما بين 500,000 و 14,000 سنة قبل الميلاد، يليه العصر الحجري الوسيط (العصر الحجري القديم الأعلى)، الذي يمتد تقريباً من 14,000 إلى 8,000 سنة قبل الميلاد. تُظهر الاكتشافات الأثرية المنسوبة إلى هذه الحقبة المبكرة عن وجود صناعات حجرية تتميز بأدوات حجرية ذات وجهين، وخاصة الفؤوس اليدوية المصنوعة الصوّان والبازلت. وتعكس هذه المجموعات تكيف الإنسان المبكر مع الظروف البيئية وتوافر الموارد (الجزيرة مباشر، 2018).

تشير الأدلة المناخية القديمة إلى أن المنطقة شهدت أنماط هطول أمطار رطبة ومستقرة نسبياً، خلال تلك الفترات ما قبل التاريخ، مما دعم اقتصادات الكفاف البشري القائمة أساساً على صيد الحيوانات البرية وجمع الموارد النباتية الطبيعية (الجزيرة مباشر، 2018). في عام 2018، تم الإبلاغ عن اكتشاف أثري بالغ الأهمية في شمال شرق الأردن، حيث عثر الباحثون على بقايا نباتية متفحمة يعتقد أنها أشكال بدائية لإنتاج الخبز. وقد تم تأريخ هذه البقايا علمياً باستخدام الكربون المشع، إلى حوالي 14,500 عام قبل الميلاد. يُعد هذا الاكتشاف الأقدم في العالم، حيث يسبق ظهور الزراعة بأكثر من 4,000 عام، ولذلك يعتبر على نطاق واسع أقدم دليل معروف على إنتاج أغذية شبيهة بالخبز (الجزيرة مباشر، 2018). ويشكل هذا "الحدث الاستثنائي" دافعا للعلماء إلى البحث عن علاقة ارتباط بين إنتاج الخبز ونشأة الزراعة (الجزيرة مباشر، 2018).

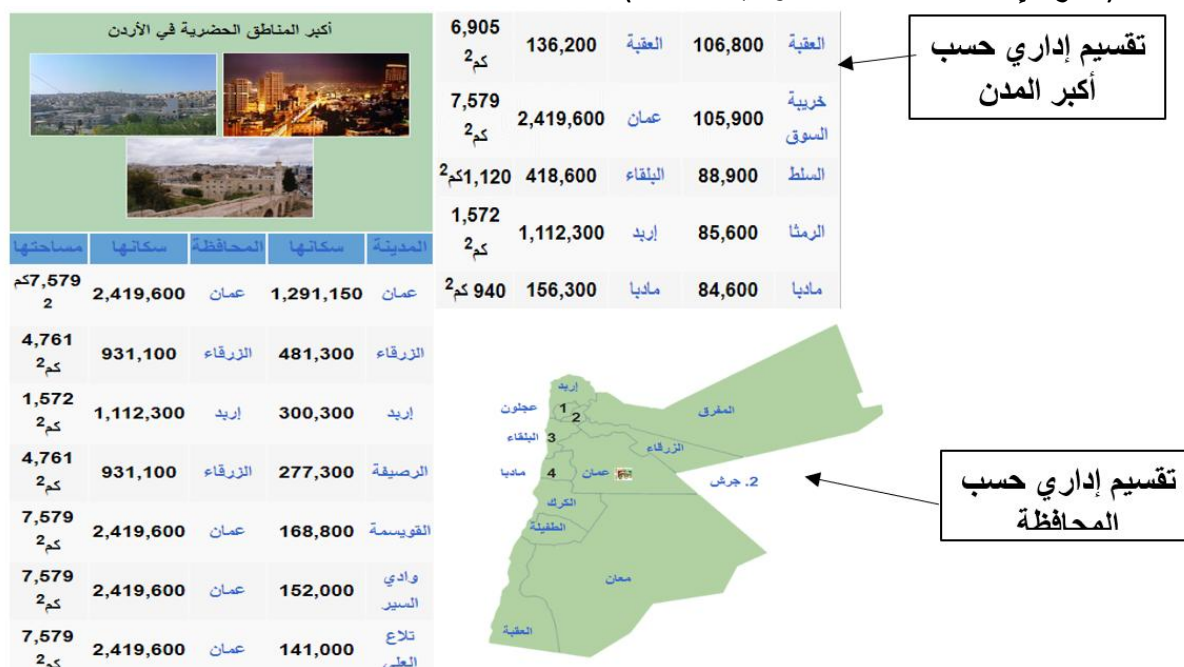
استمرّ الاستيطان البشري والتطور الثقافي في المنطقة خلال العصر الحجري الحديث ما قبل الفخار (حوالي 8,000-6,000 قبل الميلاد)، تلاه العصر الحجري الحديث المتأخر (حوالي 6,000-4,500 قبل الميلاد) (غوانمة، 1983). اتسمت هذه المراحل بتحويلات اجتماعية واقتصادية هامة في نمط حياة الإنسان، شملت الانتقال التدريجي نحو مستوطنات أكثر استقراراً أو شبه استقرار، ونشوء المستوطنات القروية المبكرة، والتقدم التدريجي في التنظيم الاجتماعي، واستراتيجيات الكفاف، وأنظمة إدارة الموارد. وتمثل هذه التطورات تحولات أساسية في مسار الاستيطان البشري في جنوب بلاد الشام (غوانمة، 1983). في العصور التاريخية اللاحقة، أصبحت أراضي الأردن جزءاً من سلسلة من الحضارات والكيانات السياسية المؤثرة. ومن أبرز هذه الحضارات المملكة النبطية، التي اتخذت من البتراء عاصمة لها، ومركزاً رئيسياً للتجارة والتنمية الحضرية، فضلاً عن الإمبراطوريتين الرومانية والبيزنطية، اللتين تركتا أثراً أثرياً ومعمارياً كبيراً في جميع أنحاء المنطقة (غوانمة، 1983). كما لعبت ممالك العصر الحديدي السابقة، بما فيها المؤابيون والأدوميون والعمونيون، دوراً هاماً في تشكيل المشهد التاريخي والثقافي للمنطقة. علاوة على ذلك، لا تزال البقايا المادية من العصرين الإسلامي والعثماني واضحة في سياقات أثرية ومعمارية متنوعة، مما يعكس استمرارية الوجود البشري عبر العصور التاريخية المتعاقبة (غوانمة، 1983).

بشكل عام، تمثل الأردن منطقة جغرافية مأهولة باستمرار، تتميز باستمرارية تاريخية طويلة الأمد ودورات متكررة من التحويلات الثقافية والسياسية والديموغرافية. وعلى مر العصور القديمة، شكلت الأردن ممراً رئيسياً للسكان الساميين وحركات الهجرة، مما أدى إلى إنشاء مستوطنات عبر مناطقها الشمالية والجنوبية والشرقية والغربية. تشير المصادر القديمة، وخاصة تلك الموجودة في الأدب التوراتي، إلى هذه المنطقة الجغرافية باسم "شرق الأردن"،

إلى جانب مجموعة متنوعة من أسماء الأماكن الإقليمية المشتقة من الكيانات السياسية المحلية مثل أدوم ومؤاب وعمون (التي كانت مركزها ربة عمون، عمان الحالية)، وحشبون (حسبان الحالية)، وباشان (بيسان الحالية) (الشراري، 2016).

التقسيمات الإدارية

تتألف المملكة الأردنية الهاشمية إدارياً اثنتي عشرة محافظة. وتنقسم كل محافظة بدورها إلى ألوية وأقضية، مما يشكل إطاراً إدارياً هرمياً يهدف إلى تيسير الحكم وتقديم الخدمات والتنمية الإقليمية. يتباين توزيع السكان بين هذه الوحدات الإدارية تباعداً كبيراً، مما يعكس الاختلافات في النشاط الاقتصادي ومستويات التحضر والخصائص الجغرافية. يعرض الشكل 1 أكبر المراكز الحضرية في البلاد، مرتبة حسب حجم السكان استناداً إلى تعداد عام 2004 (دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، 2004).



الشكل 1: التقسيم الإداري للمملكة الأردنية الهاشمية وأكبر المدن من حيث عدد السكان وفق إحصاءات عام 2004 (دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، 2004).

التركيبة السكانية في الأردن

شهدت الأردن نمواً ديموغرافياً كبيراً خلال العقود الأخيرة، متأثرة بالزيادة السكانية الطبيعية وموجات الهجرة والنزوح القسري المتتالية. ووفقاً للتعداد السكاني الوطني الذي أجري عام 2015، بلغ إجمالي عدد السكان حوالي 9.5 مليون نسمة. من هذا العدد، كان حوالي 6.6 مليون مواطن أردني، بينما كان ما يقرب من 2.9 مليون من المقيمين غير الأردنيين، بمن فيهم اللاجئين وغيرهم من الرعايا الأجانب. لقد تأثر التركيب الديموغرافي للأردن بشكل كبير بالاضطرابات السياسية الإقليمية والتحديات الاقتصادية، مما أدى إلى هجرات سكانية واسعة النطاق من الدول المجاورة والمناطق المتضررة من النزاعات. ونتيجة لذلك، أصبح الأردن وجهة رئيسية للاجئين القادمين من فلسطين والعراق وسوريا وليبيا واليمن ودول أخرى في الشرق الأوسط (Ghazah, 2016). من الناحية العرقية، يشكل العرب الغالبية العظمى من السكان، إذ يمثلون حوالي 98% منهم، و 2% فتتألف من عدة أقليات، منها الشركس والأرمن والأكراد والشيشان، بالإضافة إلى جماعات عرقية أخرى أسهمت في التنوع الثقافي للمجتمع.

الأردني. وعلى الرغم من هذا التنوع، فإن الثقافة الأردنية لا تزال عربية في الغالب من حيث اللغة والتقاليد والقيم الاجتماعية، حيث تعتبر الضيافة والكرم من السمات الثقافية المميزة (دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، 2022). من بين مختلف فئات اللاجئين، يمثل اللاجئون الفلسطينيون أكبر مجموعة وأكثرها أهمية تاريخياً. وتشير البيانات التي نشرتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى أنه بحلول نهاية عام 2016، تم تسجيل حوالي 2,175,491 لاجئاً فلسطينياً رسمياً في الأردن. نسبة كبيرة منهم يحملون الجنسية الأردنية الكاملة نتيجة للعلاقة الإدارية والقانونية التاريخية بين الأردن والضفة الغربية، والتي استمرت حتى عام 1988. ومع ذلك، فإن حوالي 140 ألف فلسطيني من أصل قطاع غزة، الذي كان تحت إدارة مصر حتى عام 1967، لم يحصلوا على نفس وضع الجنسية. على الرغم من اندماج العديد من اللاجئين الفلسطينيين في المجتمعات الحضرية والريفية في جميع أنحاء البلاد، لاجئين معترف بها رسمياً، بالإضافة إلى ثلاثة مخيمات غير رسمية، بينما يعيش العديد من اللاجئين الآخرين في المناطق السكنية المحيطة بهذه المخيمات (UNRWA, 2023).

شكلت أزمة اللاجئين السوريين تحدياً ديموغرافياً كبيراً آخر للأردن، فمنذ اندلاع النزاع في سوريا عام 2011، استقبلت البلاد ما يقرب من 1.4 مليون سوري، مما يجعلها واحدة من أكبر الدول المضيفة للاجئين نسبة إلى عدد سكانها. كما شكلت الأردن وجهة للاجئين العراقيين، لا سيما بعد غزو العراق عام 2003 وما تلاه من تدهور الأوضاع السياسية والأمنية. وبلغ عدد اللاجئين العراقيين ذروته التقديرية بنحو مليون شخص عام 2007، قبل أن ينخفض إلى حوالي 131 ألفاً بحلول عام 2015. إضافة إلى ذلك، استقبلت الأردن لاجئين من نزاعات اقليمية أخرى، بمن فيهم مواطنون لبنانيون نزحوا خلال الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت عام 1975، والذين لجأوا خلال نزاع 2006 بين إسرائيل وحزب الله. كما ساهمت جاليات اللاجئين من اليمن وليبيا في التركيبة السكانية للبلاد، حيث يقدر عددهم بنحو 31,163 و 22,700 فرد على التوالي. إلى جانب هذه المجموعات من اللاجئين، تستضيف الأردن قوة عاملة أجنبية كبيرة، مما يجعل المقيمين غير المواطنين مكوناً مهماً من مكونات التركيبة السكانية الوطنية (UNHCR, 2024).

المجتمع والثقافة في الأردن

يتشارك المجتمع الأردني العديد من الخصائص الثقافية مع المجتمعات العربية الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بالعادات الاجتماعية، وكرم الضيافة، وحسن المعاملة للضيف، وأنماط التفاعل بين الأفراد. ومع ذلك، تمتلك الأردن تركيبة ثقافية مميزة تشكلت بفعل موقعها الجغرافي وتفاعلها التاريخي مع المجتمعات المجاورة، بما في ذلك السعودية والعراق وفلسطين وسوريا. وقد ساهم هذا التفاعل في ظهور هوية ثقافية متجانسة نسبياً مع دمج عناصر من الثقافات المحيطة في الوقت نفسه (Barakat, 1993).

في أواخر الثمانينات، كانت الأسرة تشكل المؤسسة المركزية التي تنظم حولها الحياة الاجتماعية والهوية الفردية. وكانت الأسر الأردنية تتألف عموماً من أفراد تربطهم صلات القرابة والزواج، بينما استمرت الانتماءات القبلية والعشائرية في لعب دور هام في تشكيل العلاقات الاجتماعية وبنية المجتمع. وفي هذا السياق، مثل العمر والجنس عوامل مهمة في تحديد الوضع الاجتماعي والسلطة. على الرغم من أن الفصل الصارم بين الجنسين لم يكن ممارسة شائعة في جميع أنحاء المجتمع الأردني، إلا أن النساء غالباً ما كنّ يعانين من درجات متفاوتة من الانفصال عن الرجال في بعض الأوساط الاجتماعية. وقد برز هذا النمط بشكل خاص بين الأسر الحضرية التقليدية من الطبقة المتوسطة، بينما كان أقل وضوحاً في المجتمعات البدوية، حيث استلزمت المتطلبات الاقتصادية ومتطلبات الحياة اليومية تفاعلاً أكبر بين الرجال والنساء. علاوة على ذلك، ازدادت المكانة الاجتماعية بشكل عام مع التقدم في السن، حيث حظي كبار السن، بغض النظر عن جنسهم، باحترام وسلطة أكبر في كل من السياقات العائلية والمجتمعية (Blake et al., 2016).

بمرور الوقت، طرأت تحولات اجتماعية هامة، لا سيما مع توسع نطاق التعليم وظهور طبقة وسطى متعلمة أوسع. وقد أسهمت مشاركة المرأة المتزايدة في التعليم العالي والقطاعات المهنية في تغييرات في البنى الاجتماعية التقليدية والعلاقات بين الجنسين. ونتيجة لذلك، أصبح التفاعل بين الرجال والنساء أكثر شيوعاً في الجامعات وأماكن العمل وأنظمة النقل العام والمنظمات التطوعية ومختلف الأنشطة الاجتماعية والمدنية (Joseph, 2000).

النظام الحضري في الأردن: تصوّرات مستقبلية

تضاعف عدد سكّان الأردن عشرات المرات خلال القرن الماضي، إلا أن هذا التوسع الديموغرافي لم يكن مصحوباً دائماً بأطر تخطيط شاملة أو سياسات تنمية مستدامة قادرة على إدارة نمو المراكز الحضرية الرئيسية. ونتيجة لذلك، برزت مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في جميع أنحاء البلاد. وقد تم تسليط الضوء على هذه القضايا خلال منتدى مهني نظمته الشعبة المعمارية التابعة لجمعية المهندسين الأردنيين في عمّان تحت عنوان "مستقبل النظام الحضري في الأردن". خلال هذا الحدث، ناقشت الباحثة والمتخصصة في التخطيط المتحدّثة الرئيسية في الملتقى الدكتور رانية قطيشات الاختلافات الهيكلية التي تميز النظام الحضري الحالي. وأكدت أن حوالي 86% من سكان الأردن يتركزون في 10% فقط من إجمالي مساحة البلاد، وتحديدًا في المناطق الوسطى والشمالية الغربية (UN-Habitat, 2020). بحسب قطيشات، يعكس هذا النمط "تفريغ المدن المتوسطة والصغيرة من سكّانها لصالح المدن الحضرية الكبرى المهيمنة، خاصة العاصمة عمّان". وقد أدى هذا التركيز إلى تفاقم الضغط على الموارد الطبيعية وأنظمة البنية التحتية، بما في ذلك إمدادات المياه، والموارد الأرضية، وشبكات النقل، وخدمات الكهرباء، وأنظمة إدارة مياه الصرف الصحي. وأضافت قطيشات أنه "ليس من السهل رسم استراتيجية للتنمية المستقبلية للنظام الحضري في الأردن في ضوء المشكلات التي يعاني منها النظام، والتي يرجع بعضها إلى عدم قدرة هذه المراكز الحضرية على تخطي حدود بيئتها الجافة عموماً، وأنها لا ترتبط بتوزعها وفقاً للموارد والثروات الكامنة بحيز إقليمي، والتي يمكن استثمارها وإدارتها". أدى هذا الخلل إلى تقليص قدرة العديد من المناطق على الاستفادة الفعّالة من مواردها وفرص التنمية المتاحة. ولمعالجة هذه المخاوف، قدّمت قطيشات خمسة نماذج بديلة لتنظيم التوزيع المكاني للتنمية الحضرية في الأردن (UN-Habitat, 2020):

1. النموذج الأول (نموذج التنمية الحضرية): يدعو هذا النموذج إلى تركيز أنشطة التنمية في عدد محدود من المراكز الحضرية الرئيسية، مع توسيع قدرتها على استيعاب المزيد من السكان والوظائف الاقتصادية. وبموجب هذا النهج، تصبح المدن الكبرى المحركات الرئيسية للنمو، مما يرحّب باستمرار الهجرة من المناطق الريفية والبلدات الصغيرة نحو المراكز الحضرية المهيمنة (UN-Habitat, 2020).
2. النموذج الثاني (نموذج التنمية ثنائي المناطق): يسعى هذا النموذج إلى التخفيف من بعض سلبيات التمرکز الحضري المفرط من خلال تعزيز التوزيع المكاني الأوسع للأنشطة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية. يهدف هذا النموذج، إلى تنويع أنظمة الإنتاج الإقليمية وإنشاء شبكة هرمية من مراكز الخدمات بناءً على حجم المدينة ووظيفتها. ومع ذلك، ونظراً لأن الأنشطة الإنتاجية والخدمية لا تزال مركزة في المنطقة الوسطى الغربية، فقد يسهم هذا النموذج في استمرار تهميش المناطق الشرقية والجنوبية (UN-Habitat, 2020).
3. النموذج الثالث (نموذج الشريط الغربي): يركز هذا النموذج على جهود التنمية في المناطق الغربية والجنوبية الغربية من الأردن، وبينما يوجه هذا النهج الاستثمار نحو مناطق تضم حالياً نسبة صغيرة نسبياً (حوالي 9%) من سكان البلاد، فإنه يترك أجزاء واسعة من شرق الأردن خارج إطار التنمية الأساسي، مما قد يؤدي إلى تفاقم التفاوتات الإقليمية (UN-Habitat, 2020).
4. النموذج الرابع (نموذج التنمية المكانية المتفرقة): يشجع هذا النموذج على توزيع جغرافي أكثر توازناً للتنمية، وذلك من خلال السعي إلى توفير فرص عمل وخدمات عامة وظروف معيشية متكافئة في جميع أنحاء البلاد.

وعلى الرغم من جاذبية هذا النهج من منظور العدالة، فقد أشارت قطيشتات الى أن الظروف العملية اللازمة لتنفيذه بنجاح لا تزال محدودة.

5. النموذج الخامس (نموذج محاور وعقد التنمية): يسعى هذا النموذج الى دمج نقاط اقوة النماذج السابقة مع تقليل أوجه قصورها. ويرتكز هذا النموذج على تعزيز الروابط الوظيفية بين مختلف المناطق وتشجيع الانتشار التدريجي للتنمية من المراكز الحضرية المتقدمة نحو المناطق الأقل نمواً. ويتحقق هذا الهدف من خلال تحديد مراكز النمو الاقليمية الاستراتيجية المتصلة بممرات التنمية، مما يعزز التكامل الاقتصادي ويشجع على تنمية مكانية أكثر توازناً (UN-Habitat, 2020).

وأكدت قطيشتات أن فعالية هذه الاستراتيجية تعتمد على تحقيق نظام حضري أكثر توازناً بين المدن الأردنية. ويتطلب هذا التوازن الحد من التركيز المفرط للأنشطة الاقتصادية والخدمات في المراكز الحضرية الكبرى، وتعزيز الدور التنموي للمدن المتوسطة والصغيرة. ان تعزيز هذه المراكز الحضرية من شأنه أن يحسن استخدام الموارد المتاحة في شرق وجنوب الأردن، ويخفف الضغوط الديموغرافية والخدمات على عمّان والمناطق المحيطة بها، ويقلل من تدفقات الهجرة المستمرة الموجهة نحو العاصمة والمدن الرئيسية الأخرى (UN-Habitat, 2020).

لمحة عامة عن مدينة عمّان

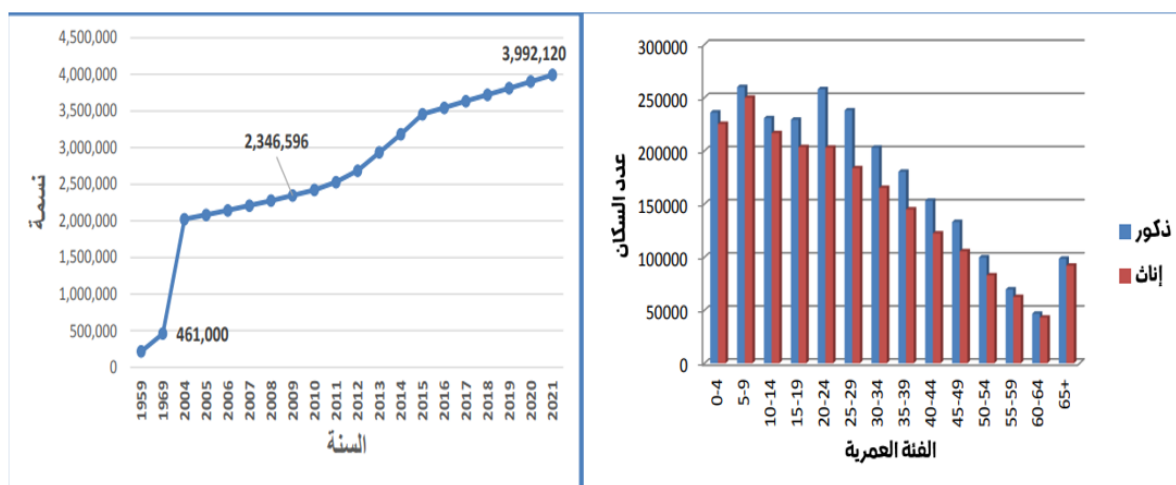
تتمتع عمّان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، مكانة محورية في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للبلاد. ويبلغ عدد سكانها حوالي أربعة ملايين نسمة. وتتمتع المدينة بجذور تاريخية عريقة، حيث تشير الأدلة الى وجود استيطان بشري فيها يعود الى العصر الحجري، وربما الى عام 500 قبل الميلاد. تشير الاكتشافات الأثرية، بما في ذلك مواقع الدفن والتماثيل البشرية والحيوانية، الى وجود مجتمع زراعي مستقر في وقت مبكر، يتمتع بأبعاد مادية وروحية متطورة. تاريخياً، كانت عمّان عاصمة الحضارة العمونية (Shagin et al., 2023).

في العصر الحديث، وبعد الثورة العربية الكبرى، أصبحت عمّان عاصمة امانة شرق الأردن بعد وصول الأمير عبد الله بن الحسين عام 1931، ثم أصبحت فيما بعد عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية عام 1946. ادارياً، تنقسم المدينة الى 22 منطقة، تعد كل منها كبلدية، وتشكل مجتمعة بلدية عمّان الكبرى. تعود جذور أمانة عمّان الكبرى الى عام 1909، عندما تأسس أول مجلس بلدي تحت ولاية متصرف السلط. استند هذا التأسيس الى قانون الولاية العثمانية لعام 1870، وشغل إسماعيل أرسلان بابوق منصب أول رئيس للمجلس البلدي لعمّان. شهدت عمّان خلال فترة الأربعينيات، وخاصة في عقدها الرابع من التطور الحضري، نمواً سكانياً سريعاً، مما أدى الى توسيع حدودها البلدية في عام 1949. شهدت ستينيات القرن الماضي تخطيطاً عمرانياً واسعاً وهدماً واسعاً، وهي فترة تميزت بزيادة سكانية كبيرة، حيث ارتفع عدد السكان من حوالي 217 ألف نسمة عام 1959 الى حوالي 461 ألف نسمة بنهاية عام 1969. وخلال الفترة نفسها، توسعت المنطقة المبنية من 57 كم² الى 86 كم². وبحلول عام 2021، نمت المساحة الاجمالية لعمّان الى ما يقرب من 800 كم² (Shagin et al., 2023). تشرف أمانة عمّان الكبرى على الجوانب الخدماتية والثقافية والاجتماعية في مدينة عمان، يرأس امانة عمان معالي الدكتور يوسف الشواربة منذ العام 2017، وهو رئيس مجلس أمانة عمّان المكون من 42 عضواً، يتم انتخاب 22 عضواً منهم كل اربع سنوات، بينما يتم تعيين الأعضاء الباقين ادارياً، تتألف أمانة عمّان من 6 قطاعات تشمل التخطيط والتنمية الاقتصادية، التنمية المجتمعية، الشؤون المالية والادارية، الشؤون الصحية والزراعية، الاشغال العامة، والمناطق والبيئة (Potter et al., 2009; UN-Habitat, 2022).

تطور حجم السكان في مدينة عمان

كان وما زال للأحداث التي تدور في منطقة شرق الأوسط سببا في لجوء العديد من اللاجئين لمدينة عمان وعلى مر السنوات فقد استقبلت المدينة موجات اللاجئين من مختلف الدول العربية والعالم والذي أدى بدوره الى تسريع النمو السكاني واعادة تشكيل التركيبة السكانية للمدينة بمرور الوقت (Safran, 2018; Matrouk, 2025). ارتفع عدد سكان عمان من حوالي 217,000 نسمة في عام 1959 الى 2,346,596 نسمة في عام 2010، ثم ارتفع أكثر الى حوالي 3,992,120 نسمة بحلول نهاية عام 2021، كما هو مبين في الشكل 2 (دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، 2021).

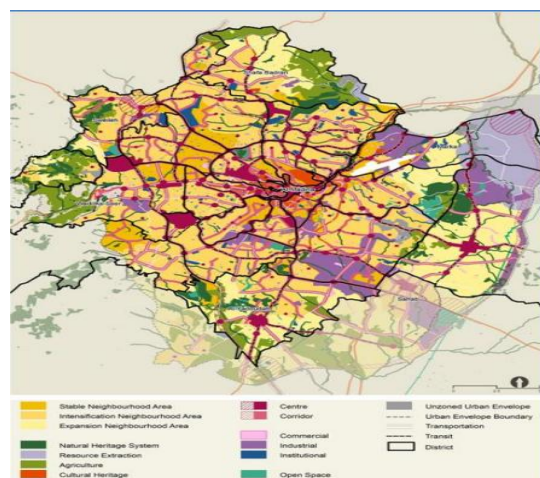
تتميز عمان بتركيبة سكانية شابة نسبيا. يشكل الأفراد الذين تتراوح أعمارهم من 0 و 14 عاما حوالي 31% من اجمالي السكان، بينما يمثل من تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما حوالي 20%. تقع النسبة الأكبر ضمن الفئة العمرية العاملة (25-64 عاما)، والتي تمثل حوالي 45% من السكان، في حين يشكل من تبلغ أعمارهم 65 عاما فأكثر حوالي 4% (حتى عام 2020)، كما هو موضح في الشكل 2. فيما يتعلق بالتوزيع بين الجنسين في عام 2020، بلغ عدد الذكور بحوالي 2,085,704 نسمة مقارنة بـ 1,822,419 أنثى، مما أدى الى نسبة اناث الى ذكور تبلغ حوالي 1.16. وبلغ اجمالي عدد الأسر المسجلة في المدينة حوالي 979,560 أسرة وفقا لتعداد عام 2020، كما هو موضح في الشكل 2.



الشكل 2: تطور حجم السكان في عمان.

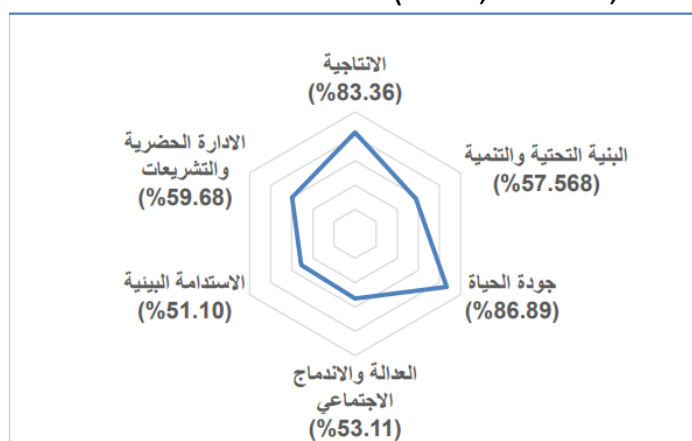
النمو الحضري ومخططات نمو المدينة

يمثل مخطط تنفيذ المغلف الحضري لمدينة عمان وفق خطة نمو المدينة وضمن الحدود الجديدة لمدينة عمان ما بعد 2011 بعد ان تم فصل عدة بلديات من حدود امانة عمان الكبرى حيث ان مساحة المدينة حاليا 800 كم² تقريبا. ووفق المخطط المذكور تم تحديد أماكن النمو والأحياء المستقرة ضمن المدينة وتم كذلك تحديد المواقع التي يتوجب الحفاظ عليها وذلك بتحديد الكثافات ضمن هذه المناطق ووضعها كمناطق محدودة النمو، يوضح الشكل 3 المناطق والشوارع الرئيسية القابلة للتطوير كمناطق صناعية وتجارية وأماكن التوسع والنمو والمواقع التي يمكن ضمها اجراء التكثيف بزيادة عدد الطوابق والنسبة المئوية والطابقية وذلك لتحقيق النمو الذكي المضغوط للمدينة للاستفادة القصوى من البنية التحتية الموجودة وكذلك لزيادة الجدوى الاقتصادية للمشاريع ضمن حدود مدينة عمان ولوقف النمو الحضري العشوائي على حساب الاراضي الزراعية (أمانة عمان الكبرى، 2008).



الشكل 3: التوزيع المكاني لممرات التنمية ومناطق التوسع ومناطق التكثيف الحضري في عمان.
مؤشرات ازدهار مدينة عمان

بلغت قيمة مؤشر ازدهار مدينة عمان للعام 2030 حوالي 1383، وجاءت هذه القيمة بمستوى "متوسط القوة"، ويظهر الشكل 4 أداء مدينة عمان في أبعاد مؤشر ازدهار المدينة، حيث يحتل المرتبة الأولى بعد "جودة الحياة" بنسبة 86.89%، تعد هذه النسبة ذات مستوى (قوي جدا)، يليه بعد "الانتاجية" بنسبة 83.36% وبمستوى قوي جدا، ثم بعد ذلك "الادارة الحضرية والتشريعات" بنسبة 59.68% ذات مستوى متوسط القوة، وفي المرتبة الرابعة جاء مؤشر "البنية التحتية والتنمية" بنسبة بلغت 56.77%، حيث تعد هذه النسبة متوسطة، وفي المرتبة الخامسة جاء مؤشر "الاستدامة البيئية" بنسبة بلغت 51.1%، بمستوى متوسط القوة، وفي المرتبة الأخيرة، جاء مؤشر "العدالة والاندماج الاجتماعي" بنسبة بلغت 53.11%، وتعد هذه النسبة متوسطة أيضا (Potter et al., 2009; Habitat, 2022).



الشكل 4: مؤشرات ازدهار مدينة عمان.

يبين الشكل 4 خلافا في عجلة الازدهار، فبدلاً من أن يكون شكل العجلة مستديرة وفي حالة التوازن. فقد جاءت بشكل مائل، والعجلة المائلة غير قادرة على دفع المدينة نحو الازدهار. وبالتالي يجب أن يكون هناك توازن جيد بين جميع أبعاد الازدهار واستناداً للاحصائيات الواردة في المخطط يمكن ربط الانخفاض النسبي لمؤشر ازدهار مدينة عمان بضعف قيم مؤشرات بعد "الاستدامة البيئية" (Potter et al., 2009; Habitat, 2022).

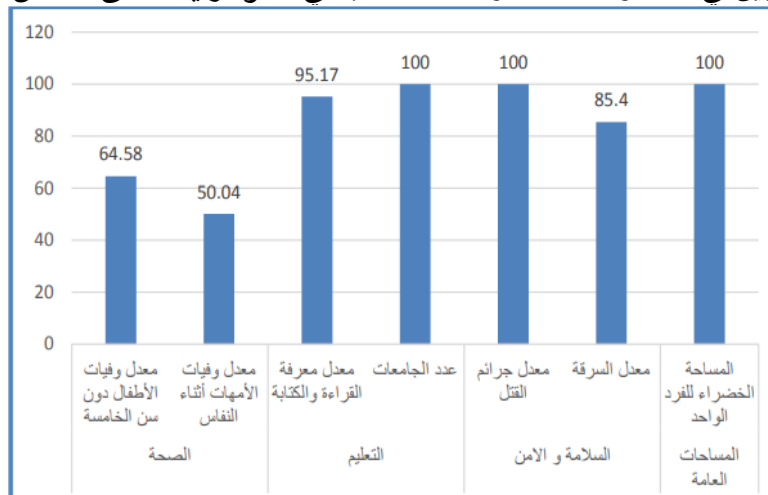
تحليل الأبعاد الرئيسية لمؤشر ازدهار المدينة 1 - بعد جودة الحياة:

تعني جودة ونوعية الحياة الرفاهية والشعور بالأمن في المجتمع، وهي مقياس لمستوى الإنجاز الذي حققته المدينة في توفير الخدمات والمرافق المهمة التي تؤثر بشكل مباشر في رفاهية الأفراد والمجتمع ككل. وتشمل هذه الخدمات والمرافق الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والترفيهية، بالإضافة إلى السلامة والأمن. وبشكل عام، حققت مدينة عمان جودة حياة بلغت 86.89%، كما هو موضح في الجدول 1 المتعلق بمؤشرات جودة الحياة. ووفقاً لمقياس ازدهار المدن، تُعد هذه النسبة مرتفعة جداً. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى التوفر الجيد للمساحات العامة؛ إذ بلغت نسبة المؤشر القياسي للمساحات العامة في مدينة عمان 100% وفقاً لمنهجية حساب هذا المؤشر في مؤشر ازدهار المدن. كما تُظهر قيم المؤشرات في الأبعاد الفرعية التابعة لجودة الحياة، والمبينة في الشكل 5، الأداء المرتفع لعدد من المؤشرات الرئيسية التي أسهمت في تحقيق هذه النتيجة. كما أن توفير الخدمات التعليمية في المدينة، والاهتمام برفع معدلات القراءة والكتابة لدى المواطنين، والتي بلغت 97.85%، أسهما بشكل كبير في تحسين جودة الحياة في مدينة عمان، كما يظهر في الشكل 5. كذلك، بلغ مؤشر السلامة والأمن 92.7%، وهو ما يُصنف ضمن المؤشرات القوية جداً نظراً لدوره في الحد من مستويات الخوف لدى سكان المدينة. ومن العوامل المؤثرة أيضاً مستوى الخدمات الصحية الذي بلغ 57.31% وفقاً لمنهجية حساب مؤشر ازدهار المدن، كما يبين الشكل 5. ويُشار هنا، على سبيل المثال، إلى أن قيمة مؤشر "معدل جرائم القتل" بلغت 100%، وهو ما يدل على تحسن كبير في مجال الأمن والسلامة، وعلى فاعلية الجهود المبذولة في مكافحة الجريمة. ويتضح من خلال الجدول 1 والشكل 5 أن الأداء المرتفع في مؤشرات المساحات العامة والتعليم والسلامة والأمن كان من أبرز العوامل التي أسهمت في تحقيق مستوى مرتفع من جودة الحياة (UN-Habitat, 2018).

الجدول 1: مؤشر جودة الحياة.

المؤشر	قيمة المؤشر (%)	المستوى	البعد الفرعي
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	64.58	متوسط القوة	الصحة %57.31
الحياة المتوقعة عند الولادة	-	-	
معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس	50.04	متوسط	
تغطية التطعيم	-	-	
معدل معرفة القراءة والكتابة	95.17	قوي جداً	التعليم %97.59
متوسط سنوات التعليم المدرسي	-	-	
صافي معدل الالتحاق بالتعليم العالي	-	-	
مشاركة تحت الست سنوات في برامج تنمية المرحلة الأولى	-	-	
عدد الجامعات	100	قوي جداً	السلامة والأمن %92.7
معدل جرائم القتل	100	قوي جداً	
معدل السرقة	85.4	قوي جداً	
المساحة الخضراء للفرد الواحد	100	قوي جداً	المساحات العامة %100
إمكانية الوصول إلى الأماكن العامة المفتوحة	-	-	

كما هو مبين في الجدول 1 كلما ارتفعت النسبة في المؤشر يدل على تحسن كبير في الموضوع أو الهدف.



الشكل 5: قيم المؤشرات في الأبعاد الفرعية التابعة لجودة الحياة.

2- بعد الادارة الحضرية والتشريعات:

تُعد الإدارة الحضرية الجيدة والتشريعات المناسبة من الشروط الأساسية لاستدامة المدينة ونموها؛ إذ تمكن الإدارة الحضرية الفاعلة المدينة من تبني سياسات وتشريعات وأنظمة عملية وفعالة، بما يهيئ أطراً مؤسسية مناسبة للنمو والازدهار. وتُعد التشريعات عنصراً أساسياً في توجيه عمليات التخطيط والتصميم الحضري، إذ توفر الإطار التنظيمي الذي يحكم علاقة الإنسان ببيئته المكانية وتفاعله مع محيطه، بما يساهم في تلبية احتياجاته وتحسين جودة البيئة التي يعيش ويعمل فيها. وقد ظهر أثر ذلك بوضوح في المدن التقليدية، التي اتسمت بالتوازن البيئي والتجانس العمراني، ولبت احتياجات سكانها ومتطلباتهم المختلفة (المدرجي، 2010). في المقابل، تعاني العديد من المدن الحديثة من مشكلات بيئية متعددة نتيجة القصور في تطبيق المعايير التخطيطية الملائمة، وسيطرة المركبات الخاصة على أنماط التخطيط الحضري. وتشمل البيئة الحضرية جميع العناصر المحيطة بالإنسان، مثل الشوارع، وأماكن اصطافاف المركبات، وممرات المشاة، والفراغات المفتوحة، والمساحات الخضراء، إضافة إلى كتل المباني بمختلف استخداماتها السكنية والتجارية والصناعية والإدارية والخدمية، فضلاً عن تنسيق المواقع والوظائف والأنشطة البشرية. وتختلف خصائص البيئة الحضرية تبعاً لطبيعة الموقع والموضع والسكان والظروف المحيطة بكل مدينة. وقد حقق البعد الرئيس المتمثل في الإدارة الحضرية والتشريعات نسبة بلغت 59.68%، وهو ما يصنف ضمن مستوى القوة المتوسطة، كما يبين الجدول 2 الخاص بمؤشرات الإدارة الحضرية والتشريعات.

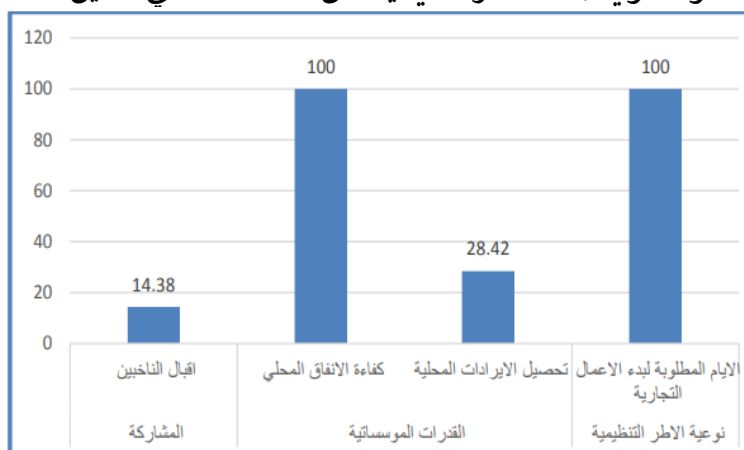
ويُعزى هذا التقدير إلى انخفاض قيم بعض المؤشرات الفرعية التابعة لهذا البعد (المدرجي، 2010)

الجدول 2: مؤشرات البعد الفرعي للإدارة الحضرية والتشريعات في مدينة عمّان.

المؤشر	قيمة (%)	المؤشر	المستوى
المشاركة	14.83	اقبال الناخبين	دون المتوسط
%14.83	-	مشاركة المجتمع المدني	-
	-	كثافة الاتحاد التجاري	-
القدرات المؤسسية	100	كفاءة الانفاق المحلي	قوي جدا

الدين دون الوطني	-	-	64.21%
تحصيل الإيرادات الذاتية	28.42	دون المتوسط	
الأيام المطلوبة لبدء الأعمال التجارية	100	قوي جدا	
نسبة التضخم	-	-	100%

كما هو موضح في الشكل 6 الذي يعرض قيم المؤشرات في الأبعاد الفرعية التابعة لبعدها الإدارية والتشريعية. فقد بلغت قيمة مؤشر "إقبال الناخبين" 14.83%، وهو ما يصنف ضمن مستوى دون المتوسط، كما بلغت قيمة مؤشر "تحصيل الإيرادات الذاتية" 28.42%، وهو أيضاً ضمن مستوى دون المتوسط. وفي المقابل، حقق كل من مؤشري "كفاءة الإنفاق المحلي" و"الأيام المطلوبة لبدء الأعمال التجارية" نسبة 100%، وهو ما يصنف ضمن مستوى قوي جداً، الأمر الذي يعكس كفاءة الأداء في هذين المجالين.



الشكل 6: قيم المؤشرات في الأبعاد الفرعية لبعدها الإدارية والتشريعية في مدينة عمّان.

ويتضح من خلال الجدول 2 والشكل 6 أن تباين أداء المؤشرات الفرعية كان له أثر مباشر في تحديد مستوى البعد الرئيس للإدارة الحضرية والتشريعية، حيث أسهمت بعض المؤشرات المرتفعة في تعزيز الأداء العام، في حين حذّت المؤشرات ذات القيم المنخفضة من تحقيق مستوى أعلى.

3- بعد الاستدامة البيئية:

يؤدي النمو العمراني والحضري السريع إلى عدم الاستقرار، ويؤثر في قدرة المدن على أن تكون مستدامة بيئياً وناجحة اقتصادياً. ويجب على المدن المزدهرة أن تضمن أنه في الوقت الذي تنمو وتتطور فيه اقتصادياً، يُراعى عدم تدمير البيئة أو التسبب في تدهورها، وأن تبقى بيئة صحية وقابلة للعيش، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. ويُعدُّ بعد الاستدامة البيئية المسؤول عن الإنجازات أو التدابير المتخذة لضمان المحافظة على بيئة المدينة وحمايتها واستدامتها. أطلقت أمانة عمّان الكبرى "خطة عمّان لمواجهة آثار التغير المناخي" عام 2019، والتي جاءت استكمالاً لـ "خطة منعة مدينة عمّان" التي أطلقت عام 2017، بهدف تعزيز منعة المدينة وجعلها أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والضغوطات المختلفة التي تتعرض لها. وقد هدفت هذه الخطط إلى تعزيز إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، والحد من الانبعاثات الكربونية، والتكيف مع آثار التغير المناخي، بما يساهم في تحسين جودة البيئة الحضرية وضمان استدامتها على المدى الطويل، إلى جانب دعم السياسات البيئية التي تعزز استدامة النمو الحضري. كما ركزت هذه الخطط على تطوير البنية التحتية الخضراء، وزيادة الرقعة الخضراء، وتشجيع أنماط النقل المستدام، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه، بما ينسجم مع أهداف التنمية

الحضرية المستدامة، ويعزز قدرة المدينة على مواجهة التحديات البيئية المستقبلية وتحقيق توازن بين النمو الحضري وحماية الموارد.

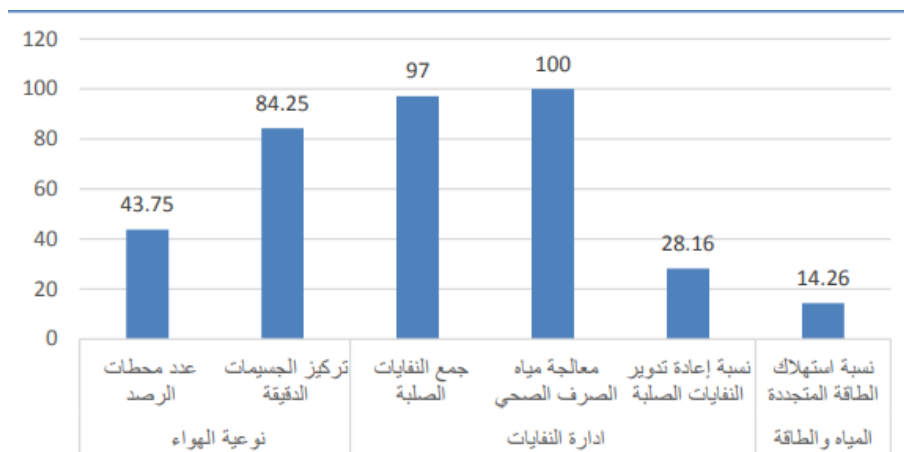
• تهدف خطة عمان للتغير المناخي:

1. أن يكون مصدر الكهرباء في المدينة خالياً من الكربون بحلول عام 2050.
 2. أن تتوافق المباني الجديدة مع إرشادات المباني الصديقة للبيئة، مع تحديث المباني القائمة بهدف تحسين كفاءة استخدام الطاقة.
 3. تعزيز مشاركة المواطنين ضمن برنامج شامل يتضمن إطلاق حملات توعية على مستوى المدينة حول الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ وجهود أمانة عمان الكبرى المستمرة.
 4. التوسع في استخدام الطاقة المتجددة من خلال التوجه نحو استخدام الخلايا الشمسية في المباني السكنية والتجارية والعامة، بما في ذلك مباني أمانة عمان الكبرى، لتلبية معظم احتياجات الطاقة.
 5. تعزيز التنقل المستدام من خلال التوجه نحو وسائل نقل عام نظيفة وفعالة وواسعة الانتشار، إضافة إلى التحول نحو استخدام السيارات الكهربائية، وتخصيص عدد من الطرق في عمان لإنشاء شبكة مشاة باعتبارها وسيلة أساسية للتنقل في وسط المدينة.
 6. تطوير قطاع إدارة النفايات من خلال تقليل إنتاج النفايات وفرزها وتحويلها إلى أسمدة وإعادة تدويرها، ومعالجة النفايات الصلبة المتبقية عبر تحويلها إلى طاقة.
 7. رفع كفاءة قطاع مياه الشرب والمياه العادمة من خلال تحسين كفاءة استخدام المياه، وتجميع مياه الأمطار وإعادة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة بشكل فعال، مع التركيز على احتجاز الغازات لإنتاج الطاقة.
 8. تبني التخطيط الحضري واستخدامات الأراضي المستدامة، من خلال تركيز التنمية الجديدة على الممرات العامة الموجهة نحو وسائل النقل العام، وزيادة المساحات الخضراء والحدائق والغابات في المناطق الحضرية والأراضي غير المستغلة.
- وتعكس هذه المحاور مجتمعة التوجهات الاستراتيجية لخطة عمان للتغير المناخي، الهادفة إلى تعزيز الاستدامة البيئية والحد من آثار التغير المناخي على المدينة، بما يضمن تحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة. كما تُظهر هذه الجهود التزام أمانة عمان الكبرى بتطبيق سياسات بيئية فعالة تساهم في تحسين جودة الحياة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. ويُشار إلى أن هذه المحاور موضحة في الجدول 3 المتعلق ببعيد الاستدامة البيئية، كما يعرض الشكل 7 قيم المؤشرات في الأبعاد الفرعية التابعة لبعيد الاستدامة البيئية.

الجدول 3: مؤشرات بعد الاستدامة البيئية في مدينة عمان.

المستوى	المؤشر	قيمة (%)	المؤشر	البعد الفرعي
دون المتوسط		43.75	عدد محطات الرصد	نوعية الهواء %64
قوي جدا		84.25	تركيز الجسيمات الدقيقة PM10	
قوي جدا		97	جمع النفايات الصلبة	ادارة النفايات
قوي جدا		100	معالجة مياه الصرف الصحي	
دون المتوسط		28.16	نسبة إعادة تدوير النفايات الصلبة	%75.05

المياه والطاقة	حصة المنطقة المحمية في النظم الطبيعية التي توفر المياه للمدينة	-	-
%14.26	نسبة استهلاك الطاقة المتجددة	14.26	دون المتوسط



الشكل 7: قيم المؤشرات في الأبعاد الفرعية لبعء الاستدامة البيئية في مدينة عمّان.
4- بعد البنية التحتية والتنمية:

يُعدُّ بعدُ البنية التحتية والتنمية من الأبعاد الرئيسة في تقييم أداء المدن، إذ تلعب البنية التحتية دوراً محورياً في خدمة المدينة والمجتمع، حيث تضمن جودة تقديم خدمات الصحة العامة والسلامة والأمن، وتدعم التنمية الاقتصادية المحلية، وتسهم في توفير الخدمات الأخرى للمجتمع. ومن ثم فإن فوائد البنية التحتية الفاعلة تمتد لتشمل جميع قطاعات وأفراد المجتمع بشكل واسع. ويقاس هذا البعد كيفية استخدام المدينة للموارد المتاحة لتوفير بنية تحتية أساسية، وأصول مادية، ووسائل راحة فعالة وبكفاءة عالية. وتشمل هذه الخدمات الأساسية المياه التي تصل إلى المنازل عبر الأنابيب، إضافة إلى الصرف الصحي المحسن، وإمدادات الطاقة، وشبكات الطرق، وتقنيات المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، بما يدعم السكان والتنمية الاقتصادية ويحسن جودة ونوعية الحياة. وقد أظهر تحليل مؤشرات هذا البعد، كما هو موضح في الجدول 4 الذي يتضمن مؤشرات بعدُ البنية التحتية والتنمية، أن هذا البعد قد جاء بمستوى "متوسط" ونسبة بلغت 57.57%.

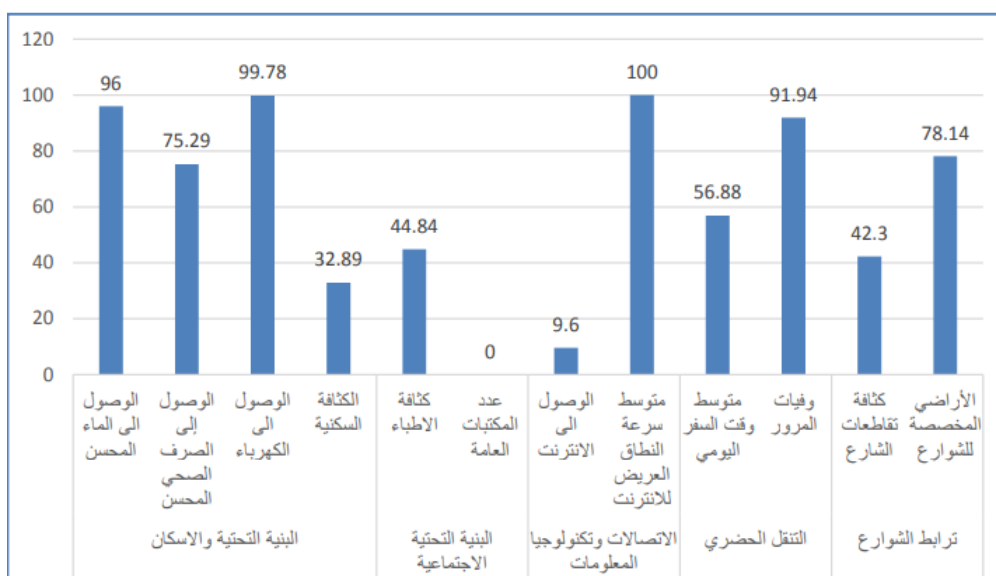
الجدول 4: مؤشرات بعدُ البنية التحتية والتنمية في مدينة عمّان.

المؤشر	قيمة المؤشر (%)	المستوى	البعد الفرعي
المأوى المحسن	-	-	البنية التحتية والاسكان %75.99
الوصول الى الماء المحسن	96	قوي جدا	
الوصول الى الصرف الصحي المحسن	75.29	قوي	
الوصول الى الكهرباء	99.78	قوي جدا	
المساحة المعيشية الكافية	-	-	
الكثافة السكانية	32.89	دون المتوسط	

البنية التحتية الاجتماعية	كثافة الأطباء	44.84	دون المتوسط
%22.42	عدد المكتبات العامة	-	دون المتوسط
الاتصالات وتكنولوجيا	الوصول الى الانترنت	9.6	دون المتوسط
المعلومات	الوصول الى الكمبيوتر المنزلي	-	-
%54.8	متوسط سرعة النطاق العريض للانترنت	100	قوي جدا
التنقل الحضري	استخدام وسائل النقل العام	-	-
%74.41	متوسط وقت السفر اليومي	56.88	متوسطة
	طول شبكة النقل الجماعي	-	-
	وفيات المرور	91.94	قوي جدا
	القدرة على تحمل تكاليف النقل	-	-
ترابط الشوارع	كثافة تقاطعات الشارع	42.3	دون المتوسط
%60.22	كثافة الشوارع	-	-
	الأراضي المخصصة للشوارع	78.14	قوي

وعلى مستوى الأبعاد الفرعية، جاءت النتائج على النحو الآتي:

- جاء بعد "البنية التحتية والإسكان" بمستوى "قوي" وبنسبة 72.99%.
 - كما جاء بعد "التنقل الحضري" بمستوى "قوي".
 - وجاء بعد "ترابط الشوارع" في الترتيب الثالث بمستوى "متوسط القوة" وبنسبة 60.22%.
 - وتُعد شبكة الطرق في مدينة عمان من الركائز المهمة لازدهار المدينة، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة الأراضي المخصصة للشوارع، مما يستدعي تشجيع استخدام وسائل النقل العام للحد من الاختناقات المرورية وتقليل تلوث الهواء.
 - كما جاء بعد "الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات" بمستوى "متوسط" وبنسبة 54.8%.
 - بينما جاء بعد "البنية التحتية الاجتماعية" بمستوى "دون المتوسط" وبنسبة 22.42%.
- ويُظهر الشكل 8 قيم المؤشرات في الأبعاد الفرعية التابعة لبعد البنية التحتية والتنمية.



الشكل 8: قيم المؤشرات في الأبعاد الفرعية التابعة لبعد البنية التحتية والتنمية.

5- بعد العدالة والاندماج الاجتماعي:

تُعد المدن التي تولي اهتماماً بالفئات المختلفة مثل الشباب والأطفال والنساء مدناً اندماجية، إذ تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان شمولية الخدمات، بما يضمن توزيعاً متوازناً للموارد وإتاحة الفرص لجميع الفئات دون تمييز. وفيما يتعلق بتعزيز العدالة الاجتماعية في مدينة عمان، فقد أولت المدينة اهتماماً بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث عملت مؤسسات المجتمع المدني الشريكة في هذا المجال على رصد الواقع التشريعي والسياسات والممارسات العملية، وتقييم مدى مواءمتها مع مبادئ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأحكامها المختلفة. وقد شمل ذلك مراجعة التشريعات والقوانين الوطنية ذات الصلة، وتحليل مدى تضمينها حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المجالات، إلى جانب تقييم الاستراتيجيات والبرامج الوطنية ومدى شمولها لقضايا الإعاقة، فضلاً عن مراجعة الممارسات التنفيذية، لا سيما في المؤسسات الحكومية التي تقدم خدمات مباشرة لهذه الفئة. وأظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015 أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة ممن تبلغ أعمارهم خمس سنوات فأكثر تصل إلى 11.2%، في حين تشير التقديرات، عند احتساب الأطفال دون سن الخامسة، إلى ارتفاع النسبة وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية إلى نحو 12%. وتُعرض هذه النتائج والمؤشرات في الجدول 5 الخاص بمؤشرات الأبعاد الفرعية لبعد العدالة والاندماج الاجتماعي.

الجدول 5: قسم المؤشرات في الأبعاد الفرعية التابعة لبعد العدالة والاندماج الاجتماعي.

المؤشر	قيمة (%)	المؤشر	البعد الفرعي
-	-	الأسر المقيمة في الأحياء الفقيرة	الاندماج الاجتماعي 79.04%
قوي جدا	79.04	البطالة بين الشباب	
قوي جدا	100	الالتحاق العادل بالمدارس الثانوية	الاندماج الجندي 97.94%
قوي جدا	95.88	المرأة في الحكومة المحلية	
-	-	المرأة في القوى العاملة	

التنوع الحضري/العمري %100	الاستخدام المختلط للأراضي	100	قوي جدا
---------------------------------	---------------------------	-----	---------

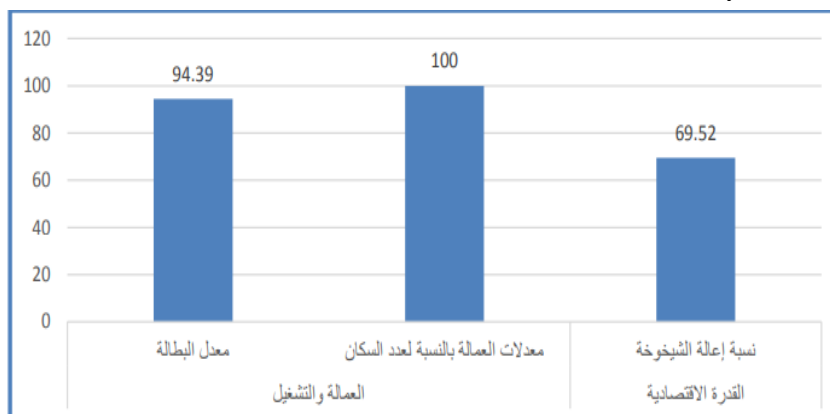
6- بعد الإنتاجية:

يُعدُّ بُعدُ الإنتاجية أحد الأبعاد الرئيسة في قياس ازدهار المدن، إذ يتمحور حول كيفية توليد المدن للدخل، وقياس مساهمتها في النمو الاقتصادي والتنمية، إضافة إلى خلق فرص العمل وتوفير الفرص المتكافئة لمواطني مدينة عمان. وقد ثبت أن التخصص الاقتصادي يسهم في تعزيز الإنتاجية في المدن، حيث كلما ازداد مستوى التخصص الحضري، اتجهت الصناعات التحويلية نحو المناطق الطرفية، في حين يتركز قطاع الخدمات في مراكز المدن، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل في قطاع الخدمات. وفي الوقت نفسه، تسهم هذه التحولات في جعل الحياة الحضرية أكثر جاذبية، مع انخفاض معدلات الجريمة في مناطق وسط المدينة، وهو ما يدعم بروز طبقة إبداعية تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية واستدامة المدينة. وقد أظهرت نتائج التحليل، كما هو موضح في الجدول 6 الخاص ببُعد الإنتاجية، مستوى أداء هذا البعد ضمن إطار قياس ازدهار المدن.

الجدول 6: مؤشرات بعد الإنتاجية في مدينة عمان.

البعد الفرعي	المؤشر	قيمة (%)	المؤشر	المستوى
العمالة والتشغيل %97.13	معدل البطالة	94.39	قوي جدا	
	معدلات العمالة بالنسبة لعدد السكان	100	قوي جدا	
القدرة الاقتصادية %69.52	نسبة إعالة الشيخوخة	69.52	قوي	

كما يعرض الشكل 9 قيم المؤشرات في الأبعاد الفرعية التابعة لبعد الإنتاجية، بما يوضح التباين في أداء مكوناته المختلفة.



الشكل 9: قيم المؤشرات في الأبعاد الفرعية التابعة لبعد الإنتاجية.

كما يتناول الجدول 7 التحليل الرباعي (نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات) بناءً على مؤشر ازدهار المدن (UN-Habitat, 2018)، والذي يهدف إلى تحديد أبرز العوامل المؤثرة في أداء المدينة من منظور شامل، بما يدعم عملية اتخاذ القرار والتخطيط.

الجدول 7: التحليل الرباعي (نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات) وفق مؤشر ازدهار المدن لمدينة عمان (UN-Habitat, 2018).

نقاط القوة	نقاط الضعف
1- توفر تعليم جيد. 2- انخفاض الأمية. 3- توفير المساحة الخضراء للفرد. 4- عنصرا السلامة والأمن في مدينة عمّان. 5- تحسن في ادارة النفايات في المدينة. 6- بنية تحتية قوية. 7- اشارة قوية جدا على تحسن في دعم تراخيص الشركات لتحسين الجانب التجاري في مدينة عمّان. 8- تميز المدينة في الاندماج الجندري. 9- معدلات متميزة في العمالة والتشغيل.	1- ضعف واضح في اقبال الناخبين في المشاركة السياسية. 2- ضعف تحصيل الايرادات الذاتية. 3- نسبة متدنية في استهلاك الطاقة المتجددة. 4- عدد قليل لمحطات الرصد لنوعية الهواء في المدينة. 5- ضعف في اعادة تدوير النفايات الصلبة. 6- وصول ضعيف الى خدمة الانترنت.
التحديات	الفرص
1- ازدياد عدد السكان بشكل كبير نتيجة اللاجئين السوريين. 2- جاذحة كورونا وتأثيرها سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مدينة عمّان. 3- ارتفاع الطلب على الخدمات والموارد مثل المياه والكهرباء والمسكن.	1- زيادة المساحات العامة في المدينة. 2- رفع مستوى الانتاجية. 3- تشجيع استخدام وسائل النقل العام وخاصة الباص السريع في مدينة عمّان. 4- رفع مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل. 5- رفع مستوى الكثافة الاقتصادية. 6- خلق فرص عمل للشباب.

التطوير العمراني والفعاليات في الأردن

تشهد مدينة عمّان تزايداً ملحوظاً في الاهتمام بالاحتياجات الاجتماعية والثقافية، مما أسهم في تعزيز جاذبيتها كمكان مناسب للعيش. وقد ساهم الاهتمام بالمشاة في توسيع المساحات الخضراء، كما تبنت أمانة عمّان الكبرى مؤخراً مفهوم المناطق متعددة الاستخدامات. ومن أبرز هذه المشاريع إعادة تأهيل شارع الرينبو الواقع في الجزء التاريخي من المدينة، بالقرب من وسط البلد، بهدف توفير مساحات عامة أكبر للمشاة، مثل الحدائق الحضرية الصغيرة والممرات الإطلائية، إضافة إلى تعزيز قدرة هذا الفضاء الحضري على التعبير عن طابعه العمراني والثقافي. كما يُعد شارع الوكالات في منطقة الصويفية التجارية الحديثة أول شارع مخصص للمشاة في المدينة، حيث استهدف تصميمه خلق بديل للمجمعات التجارية المغلقة (المولات) من خلال توفير "شارع نشط" ومساحة تنزه حضرية تشجع على الحياة العامة والمشى في عمّان. وقد سعى هذا المشروع إلى إنشاء فضاء حضري شمولي يستقطب سكان المدينة من مختلف مناطقها، ويعيد الحيوية إلى الشوارع العامة بوصفها بديلاً عن مراكز التسوق المغلقة. إلى جانب ذلك، تشهد عمّان تطوراً في إعادة توظيف عدد من المواقع الحضرية التاريخية لتصبح فضاءات ثقافية وإبداعية، مثل المعارض الفنية ومراكز إنتاج الأفلام، ومنها دارة الفنون التابعة لمؤسسة خالد شومان، ومؤسسة "المكان" كفضاء بديل للفنانين والناشطين، ودار الأندى، والهيئة الملكية للأفلام، وغيرها. كما برزت مراكز بحثية حضرية مثل مركز دراسة البيئة المبنية (CSBE)، ومبادرات بحثية مثل "متروبوليس: مجلس أبحاث

المدن"، والتي تهدف إلى دمج البحث الحضري بشكل أعمق في الحياة المدنية. أيضاً، برزت ظاهرة جمعيات الأحياء، مثل جمعية سكان جبل عمان (JARA) وجمعية أصدقاء جبل اللويبة، حيث تعمل هذه المبادرات المحلية على تحسين جودة الحياة الحضرية وتعزيز المشاركة المجتمعية في تطوير الأحياء (القدس العربي، 2014).
التطور التدريجي لمدينة عمان

يُشير التسلسل الزمني إلى أن تاريخها يمتد إلى الألف السابع قبل الميلاد، مما يجعلها من أقدم المدن المأهولة بالسكان في العالم حتى اليوم. وقد أقيمت المدينة على أنقاض مدينة "رَبَّة عمّون"، ثم عُرفت باسم "فيلادلفيا"، قبل أن تستقر تسميتها الحالية "عمّان" المشتقة من "رَبَّة عمّون". ولم تحظ المدينة بذكر واسع في المصادر التاريخية القديمة. وفي عام 1878، أعاد العثمانيون توطین الموقع مع وصول اللاجئين الشركس من روسيا، لتصبح عمّان آنذاك قرية صغيرة ظلت على هذا الحال حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. ومع تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921 تحت حكم الأمير عبد الله بن الحسين، أصبحت عمّان العاصمة السياسية للدولة الحديثة، وبدأت مرحلة التحول العمراني والتنموي التي تسارعت حتى الاستقلال عام 1946، ثم شهدت نمواً كبيراً بعد ذلك. وتُعد عمّان اليوم المركز التجاري والمالي والدولي الرئيس في الأردن، حيث تحتضن القصور الملكية في شرقها، والبرلمان في غربها. وتشمل أنشطتها الاقتصادية الرئيسية الصناعات الغذائية، والتبغ، والإسمت، والمنسوجات، والمنتجات الورقية، والبلاستيك، وأواني الألمنيوم. كما يقع مطار الملكة علياء الدولي جنوب المدينة، بالقرب من مسار سكة حديد الحجاز التاريخية. ويبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في عمّان نحو 65 مؤسسة بين جامعات وكليات حكومية وخاصة. وتتميز المدينة بطبيعتها الجبلية الممتدة على نحو عشرين جبلاً، مع تنوع تضاريسي يجمع بين المناطق الجبلية والصحراء باتجاه شرقها (عود الند، 2015).

مشكلات مدينة عمان

1. الغلاء:

تعاني مدينة عمان من ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار، حيث تصدرت قائمة المدن الأعلى تكلفة معيشية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقاً لتقارير مجلة "الإيكونوميست" البريطانية خلال عامي 2007 و2015. وأشار التقرير إلى تقدّم العاصمة الأردنية أربع مراتب في ترتيب المدن الأعلى تكلفة معيشية، لتصل إلى المرتبة 48 عالمياً في عام 2015 مقارنة بالمرتبة 52 في عام 2014، من بين 133 مدينة شملها التقرير (الجزيرة نت، 2015).

2. العشوائيات:

أدت الزيادة غير المتوقعة في عدد السكان، نتيجة الحروب المتلاحقة في المنطقة، إلى تعثر تطبيق المخطط الشمولي الذي وُضع عام 1956، والذي يُعد أول مخطط هيكلي لمدينة عمان بالمعنى الحديث، حيث حدد آنذاك شكل المدينة ووظائفها واستخدامات الأراضي وشبكات النقل والمواصلات. وتشهد أحياء عمان اليوم نمواً عمرانياً عشوائياً حتى في بعض الأحياء الراقية، رغم تصنيف المناطق إلى فئات تنظيمية (أ، ب، ج، وغيرها) وفق أنظمة أمانة عمان الكبرى. كما تتسم كثير من تقسيمات قطع الأراضي بالعشوائية والتداخل (جريدة الدستور الأردنية، 2016)، إلى جانب انتشار مشاريع إسكانية غير مخططة تتمدد في اتجاهات غير منظمة، مما يؤدي إلى ضعف كفاءة توزيع الخدمات. كذلك تعاني المدينة من تراجع نسب المساحات الخضراء لصالح التوسع العمراني، في حين تبقى الحداث العامة محدودة نسبياً (جريدة الدستور الأردنية، 2016).

3. الأزمة المرورية:

أدت الظروف السياسية في المنطقة وما نتج عنها من موجات لجوء متتالية، إضافة إلى عودة أعداد كبيرة من المغتربين، إلى زيادة سريعة وغير مخططة في عدد سكان المدينة، ما انعكس سلباً على شبكة الطرق التي تعاني أصلاً من محدودية الطاقة الاستيعابية. كما لم يراع التخطيط الحضري السابق الزيادة الكبيرة في أعداد المركبات. وتُعد الطرق في عمان غير قابلة للتوسعة، مما يفاقم مشكلة الازدحام المروري، إلى جانب التحديات المتعلقة

بضعف الحلول الهيكلية طويلة المدى (وزارة الأشغال العامة والإسكان الأردنية، 2019). كما تُعد عمّان من أقل المدن استخداماً لوسائل النقل العام، إذ لا تتجاوز نسبة مستخدميها 14% من السكان (2010). وتشير الإحصاءات إلى وجود أكثر من مليون مركبة في المدينة، معظمها يُستخدم لنقل فرد واحد. وفي هذا السياق، تسعى الجهات المعنية إلى تطوير حلول بديلة مثل مشروع الباص السريع، إضافة إلى خطط مستقبلية لإنشاء خطوط للترام أو المترو، بهدف تخفيف الضغط المروري، خصوصاً في فترات الذروة (السوسنة، 2013).

4. سوء توزيع الخدمات:

تعاني مدينة عمّان، كما هو الحال في العديد من المدن العربية، من تباين واضح في الأنماط الحياتية والعمرانية بين أحيائها القديمة والحديثة، إلا أن خصوصية عمّان ترتبط بنشأتها ذات الطابع القروي وتأثيراتها الريفية. ويُعد شرق عمّان الجزء الأقدم والأكثر كثافة سكانية، ويعاني بشكل واضح من ضعف في توزيع الخدمات وقلة وجود المؤسسات الحكومية الكبرى، التي تتركز غالباً في غرب المدينة (الحقيقة، 2019). كما يتسم النمط العمراني في شرق عمّان بترافق الأبنية السكنية المبنية في معظمها من الطوب (جراسا نيوز، 2016)، في حين تنتشر في غرب عمّان الأبراج الحديثة التي تضم الشركات الكبرى والفنادق والمجمعات التجارية، ويغلب عليها استخدام الحجر الكلسي في البناء (السوسنة، 2013). ولا يقتصر التباين على النمط العمراني أو المستوى المعيشي، بل يمتد إلى البنية التحتية والخدمات البلدية؛ إذ تتميز شوارع شرق عمّان بضيقه وضعف صيانتها مقارنة بشوارع غرب المدينة، كما يظهر تفاوت واضح في مستوى النظافة والخدمات، إلى جانب تحديات في شبكات الصرف الصحي (الحقيقة، 2019). كما تعاني أحياء شرق عمّان من ضعف في النشاطات الثقافية والاجتماعية مقارنة بغرب المدينة، إضافة إلى مظاهر من التفاوت الاجتماعي، حيث يلاحظ وجود فجوة واضحة في مستوى الدخل ونمط المعيشة بين المنطقتين، مما يعكس انقساماً اجتماعياً ومكانياً داخل المدينة (عمّان نت، 2014). وفيما يتعلق بالبيئة، تعاني بعض مناطق وسط وشرق عمّان من مصادر تلوث متعددة، أبرزها التلوث المائي المرتبط بسيل الزرقاء الذي يمر بمنطقة سقف السيل في وسط البلد، إضافة إلى مشاكل في مجاري تصريف المياه في منطقة ماركا، في حين تقل هذه المشاكل في أحياء عمان الغربية (عمّان نت، 2014).

النتائج:

1. التاريخ والديموغرافيا: تعدّ الأردن منطقة جذب حضاري منذ العصر الحجري، حيث شهدت تنوعاً ثقافياً ناتجاً عن تعاقب الممالك القديمة مثل الأنباط والمؤابيين، إضافة إلى الحضارات الإسلامية والعثمانية. وقد أسهمت موجات اللجوء المتتالية، وخاصة من الفلسطينيين والسوريين، في تشكيل ما يقارب 30% من السكان، مما أدى إلى زيادة الضغط على الموارد والخدمات.
2. التخطيط الحضري: لم يواكب النمو السكاني السريع في عمّان، الذي ارتفع من 217 ألف نسمة عام 1959 إلى نحو 4 ملايين نسمة عام 2021، تطوراً مماثل في التخطيط الحضري المستدام. ويُعد نموذج "محاور وعقد التنمية" لقطيشتات من النماذج الأكثر فعالية في تحقيق التوازن بين المناطق المتقدمة وتلك الأقل نمواً.
3. مؤشر الازدهار: تفاوتت مؤشرات الازدهار في مدينة عمّان؛ حيث بلغت جودة الحياة 86.89% (مستوى قوي جداً) مدفوعة بتحسين الأمن والخدمات التعليمية، بينما بلغت الاستدامة البيئية 51.1% (مستوى متوسط) نتيجة ضعف إدارة النفايات والاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية. كما سجلت العدالة الاجتماعية 53.11% (مستوى متوسط)، مع تحسن نسبي في دعم ذوي الإعاقة، مقابل استمرار التفاوت في توزيع الخدمات بين شرق وغرب المدينة.
4. المشكلات الرئيسية: وتشمل ارتفاع تكاليف المعيشة، حيث تُصنف ضمن أعلى مدن الشرق الأوسط؛ ووجود عشوائيات، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن نحو 34% من الأحياء تعاني من بناء غير منظم؛ إضافة إلى الأزمة المرورية، حيث لا تتجاوز نسبة استخدام وسائل النقل العام 14%.

التوصيات:

1. تعزيز النموذج التخطيطي المتوازن عبر تطبيق نموذج "محاور وعقد التنمية" لربط المناطق النامية بالمراكز الحضرية الرئيسية.
2. تحسين البنية التحتية من خلال تطوير شبكة نقل عام كهربائية وتوسيع مسارات المشاة.
3. تعزيز الاستدامة البيئية عبر تنفيذ خطة عمان 2050 للاعتماد على الطاقة المتجددة ومعالجة النفايات.
4. تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للمرافق والخدمات العامة بين شرق وغرب المدينة.
5. إدارة ملف اللجوء بالتعاون مع المنظمات الدولية لتخفيف الضغط على الموارد.

المراجع:

المراجع العربية:

- أمانة عمان الكبرى (2008). تقرير ملخص مخطط عمان: النمو الحضري للمدينة الكبرى. عمان: أمانة عمان الكبرى.
- جاسا نيوز (2016). شرق عمان تتفوق على غربها في تراكم النفايات. تم الاسترجاع من: <https://www.jfranews.com.jo>
- جريدة الدستور الأردنية (2016). بركات سريعة إلى أمين العاصمة. تم الاسترجاع من: <https://www.addustour.com>
- الجزيرة مباشر (2018). العثور على أقدم خبز في العالم بالأردن. تم الاسترجاع من: <https://arabic.cnn.com/travel/article/2018/07/17/bread-jordan-desert>
- الحقيقة (2019). أمانة عمان تدل عمان الغربية والشرقية تغرق في أكوام النفايات.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (2004). تعداد السكان والمساكن 2004: النتائج النهائية. عمان: دائرة الإحصاءات العامة.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (2021). تقديرات السكان في المملكة الأردنية الهاشمية. عمان: دائرة الإحصاءات العامة.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (2022). التقرير الإحصائي العام لسكان المملكة الأردنية الهاشمية. عمان: دائرة الإحصاءات العامة.
- الشراري، محمد (2016). تاريخ الأردن القديم: من العصور الحجرية إلى نهاية العهد الروماني. عمان: دار الفكر.
- عمان نت (2014). استقالة عضو بالأمانة لتهميش عمان الشرقية.
- عود الند (2015). عمان الشرقية: شطر المدينة الذي لم يغادر القرية.
- غوانمة، يوسف حسن درويش (1983). دراسات في تاريخ الأردن وفلسطين. عمان: دار الفكر.
- القدس العربي (2014). عمان: غربية وشرقية.
- الجزيرة نت (2015). عمان الأعلى عربياً وسط فقر وحرمان.
- المركز الجغرافي الملكي الأردني (2020). الأردن: الموقع الجغرافي وأهميته. عمان: المركز الجغرافي الملكي الأردني.
- المركز الجغرافي الملكي الأردني (2022). الجغرافيا العامة للمملكة الأردنية الهاشمية. عمان: المركز الجغرافي الملكي الأردني.
- السوسنة (2013). النسر: الحياة غير ممكنة بمناطق في عمان الشرقية.
- وزارة الأشغال العامة والإسكان الأردنية (2019). دراسة البنية التحتية لشبكة الطرق في المملكة الأردنية الهاشمية. عمان: الأردن.

المراجع الأجنبية:

- Barakat, Halim. (1993). *The Arab World: Society, Culture, and State*. University of California Press.
- Blake, Gerald Henry, and Richard I. (2016). *Lawless. The Changing Middle Eastern City*. Routledge.
- Ghazal, Mohammad. (2016). Population stands at around 9.5 million, including 2.9 million guests. *The Jordan Times*.
- Joseph, Suad. (2000). *Gender and Citizenship in the Middle East*. Syracuse University Press.
- Matrouk, R. (2025). Urban policies as a method for upgrading palestinian refugee settlements in Amman: a case study of Al-Hussein refugee settlement.
- Potter, R. B., Darmame, K., Barham, N., and Nortcliff, S. (2009). "Ever-growing Amman", Jordan: Urban expansion, social polarisation and contemporary urban planning issues. *Habitat international*, 33(1), 81-92.
- Qtaishat, Y. (2021). *Integrated Eco-Cultural Architecture Framework For Sustainable Housing Design In Jordan* (Doctoral dissertation, University of Bath).
- Safran, M. (2018). Development and regional planning within the decentralized administrative frame: case study (the Jordanian Experiment). *Journal of Advanced Sciences & Engineering Technologies (JASET)*, 1(2).
- Shagin, M., Awwad, B. A., and Safran, M. (2023). The renaissance of the building stone in defining the architectural identity of the Jordanian city-(Amman city).
- Smith, G.A. (2018). *The Jordan River: History and geography of the region*. Oxford University Press.
- UN-Habitat. (2018). *City Prosperity Initiative: Medina City Report*. Nairobi: United Nations Human Settlements Programme.
- UN-Habitat. (2020). *Jordan urban development and spatial planning report*. Nairobi.
- UN-Habitat. (2022). *Amman Spatial Profile*. Nairobi: UN-Habitat.
- UNHCR. (2024). *Jordan factsheet: Refugee population and demographic overview*. United Nations High Commissioner for Refugees.
- UNRWA. (2023). *Palestine refugees in Jordan*. United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East.
- World Bank. (2023). *Jordan country overview*. Washington, DC: World Bank.